الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الفكر السياسي

- الفكر السياسي: يقصد به مجموعة التأملات العقلية والفكرية التي يصوغها الانسان حول الظاهرة السياسية، المتمثلة بالدولة عند بعضهم وبالسلطة السياسية عند اخرين، ظاهرة حكم المجتمعات الانسانية وادارة شؤونها وعلاقاتها داخلياً وخارجياً.

ينوزع الفكر السياسي بكل اشكاله واحواله الى نوعين اساسيين

- ١- الفكر السياسي الحركي: الذي يسعى الى تغير الواقع السياسي القائم جزئياً (إصلاحي) أو كلياً (تغيير جذري).

- ٢- الفكر السياسي التبريري: الذي يسعى الى تبرير الواقع السياسي القائم وتبريره والدفاع عنه.

عصر النهضة الاوربية

- تألف عصر النهضة الأوربية من مجموعة من الحركات الثقافية والفكرية والعملية شكلت إنفجاراً ثقافياً وفكرياً وعملياً غيّر معالم الحياة في أوربا ومقاييسها وقيمها، طوال المدة من القرن الخامس عشر الميلادي الى القرن السابع عشر الميلادي.

اهم المتغيرات التي شهدها عصر النهضة

- ١- تبلور اللغات والأداب القومية الحديثة، وبروز حركات الإستقلال القومي والوحدة القومية في أوربا وكذلك تبلور الكنائس القومية وإنسلاخها عن الكنيسة الكاثوليكية.
- ٢- تقلص سلطة البابوية وما تبع ذلك من سيادة الدولة على الدين، وحلول فكرة الحق الطبيعي محل الحق الإلهي وما ترتب على ذلك من حلول القانون الوضعي وحقوق الإنسان محل القانون السماوي.
- ٣- إنهيار النظام الإقطاعي نتيجة لحركات الوحدة القومية وظهور النظام الرأسمالي والملكية المطلقة ثم الملكية المقيدة.
- ٤- إحياء التراث القديم (اليوناني والروماني) السابق على المسيحية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تراث الإنسانية، وإزدهار الإبداع الأدبي والفكري نتيجة لذلك.

تعدد الاراء حول مفهوم النهضة

- ١- المهتمون بالفنون تعني لهم النهضة الثورة في مجالات التصوير والنحت والعمارة حيث تحرر الفن من قيود العصور الوسطى.
- ٢- المهتمون بالأداب والفلسفة فتعني لهم ثورة فكرية تبدت بإكتشاف المخطوطات القديمة وتقدم علم فقه اللغة وتذوق الشعر.
- ٣- بالنسبة للعلماء فالنهضة هي الإكتشافات الحديثة والتقدم الحثيث في ميادين العلم.
- ٤- المهتمون بالعلوم السياسية والتاريخ السياسي فقد رأوا أن النهضة قد بدأت بتدهور نظام الإقطاع وظهور الدول الموحدة الحديثة على أساس قومي وظهور الملكية وتقيد السلطة الكنسية وإضمحلال البابوية وبزوغ معنى الحرية.

النهضة بشكل عام

- فالنهضة بشكل عام هي التغيرات التي طرأت على سلوك الإنسان وتفكيره نتيجة لنمو العقل الإنساني، وقد شملت تلك التغيرات جميع نواحي الحياة وأثرت فيها، فلم يعد إهتمام الناس منحصراً بالحياة الأخرى بل بدؤوا بالإهتمام بالعالم الذي يحيط بهم غير مبالين بالحياة الأخرى.
- أن الحياة الإنسانية غاية في ذاتها وإن الإنسان مركز لها لذا لا بد من إحترام ذاتية الفرد والإعتراف بحقوقه وحرياته، لأن الإنسان ليس عاجزاً أمام الطبيعة بل هو قادر على كشف أسرارها وحل القضايا التي تواجهه.
- وقد اختلفت النهضة من دولة أوربية إلى أخرى فقد بدأت النهضة في إيطاليا، ثم في فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وهولندا.
- اشتهرت كل دولة أوربية بمظهر من مظاهر النهضة، فنجد بأن إيطاليا قد تميزت بكلا النهضتين الأدبية والفنية بينما تميزت ألمانيا بالنهضة الدينية، وظهرت النهضة بأطر أدبية ودينية وعلمية وفنية في إنكلترا وفرنسا.

خصائص الفكر السياسي الغربي في عصر النهضة

الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الخصائص الاقتصادية لعصر النهضة

- إن النظام الرأسمالي لعصر النهضة قام على قاعدة الاقتصاد الميركنتالي (التجاري) والذي استند بدوره على الأسس الآتية:

١- الاعتقاد بان الثروة النقدية أساس كل نشاط اقتصادي.
٢- الاعتقاد بان المعادن الثمينة هي أساس ثروة الدولة. بما يجعل الحصول عليها هو النشاط الأساسي الذي تعنى به الدولة. وهي المسؤولة عن وضع خطط معدة سلفا للحفاظ عليها، أو للحصول عليها في حالة افتقادها إليها.
٣- على الدولة استغلال المناجم التي تحتوي على المعادن الثمينة.
٤- على الدولة إتباع سياسة تحقق التوازن الاقتصادي من خلال تشجيع التصنيع والصادرات وتقليل الواردات.
٥- الاعتقاد بمسؤولية الدولة عن الحصول على مستعمرات توفر لها المواد الأولية اللازمة للصناعة ولأغراض أخرى بهدف زيادة ثروة الدولة.
٦- أصبح التنافس والصراع والحروب العلامة المميزة لهذا العصر بسبب سعي كل دولة أوربية لتحقيق مصالحها مما جعلها تصطدم بمصالح بعضها البعض

الخصائص الاجتماعية لعصر النهضة

- ١- انحدار المستوى الاجتماعي لأصحاب الدخول الثابتة (الإقطاع -النبلاء) إلى الفقر النسبي، وتسلق أصحاب رؤوس الأموال النقدية والتجار والمنتجون(الطبقة البرجوازية)، والفلاحون لسلم الثراء، مما أدى الى تغيير المراكز الاجتماعية للأفراد والطبقات نتيجة للتغير في مراكزهم الاقتصادية.
- ٢- ان تراجع المكانة الاجتماعية لطبقة النبلاء صب في صالح البرجوازية، وعزز من قوتها وحضورها، خاصة مع رغبة السلطة الملكية بإضعاف طبقة النبلاء لصالح البرجوازية ، فكثيرا ما اصطدمت رغبة الملوك بتوسيع نطاق سلطتهم بالنزعة اللامركزية لدى النبلاء

٣- أدت الحروب إلى استنزاف موارد السلطة الملكية مما جعلها في حاجة إلى ثروة الطبقة البرجوازية التي وجدت الباب مفتوحا للوصول إلى الإدارة البيروقراطية الحكومية واحتلال مراكز مرموقة داخلها.

٤- تمجيد الفرد وروح المغامرة: فالصورة النموذجية الجديدة للفرد)المغامر الذي لا يهاب المخاطر بحثا عن الثروة(أدت إلى ولادة قيمة اجتماعية جديدة هي)تمجيد الإنسان الفرد(بوصفه صاحب المغامرة والعنصر الفاعل فيها.

٥- أصبح الدور الفاعل للنقود واقتناء المعادن الثمينة يمثل قيمة اجتماعية ، إذ ساد الاعتقاد بأن الثروة ترفع من المكانة الاجتماعية للإنسان، ويصبحوا بكل بساطة من الطبقة البرجوازية.

الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الفكر السياسي عند الهيكونوت والجزويت

- قادت حركات الإصلاح الديني إلى حروب دينية – مذهبية في أوربا، بين الكاثوليك والبروتستانت، تمخضت عن جملة من الأفكار السياسية التي توزعت بين تيارين أساسيين:
- البروتستانت الفرنسيون المعروفون باسم (الهيكونوت)الذين كانوا في بادئ الأمر يميلون الى معارضة الملكيات ومقاومتها تحت اسم (المونارشوك).
- الكاثوليك الفرنسيون المعروفون بـ (الجزويت) الذي كانوا يميلون في بادئ الأمر إلى تأييد الملكية والدفاع عنها.

أفكار الهيكونوت السياسية:

- من حيث النشأة والأصول الاجتماعية كانوا في الغالب من الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين
- والمزارعين. مواقفهم السياسية (المونارشوماك) كانت بسبب رفضهم للسلطة الملكية المطلقة، وتأييدهم حق
- مقاومة الملوك الطغاة والثورة عليهم استندا إلى مجموعة من الحجج التاريخية والفلسفية والقانونية والدينية
- التي قدموها.
- الحجة التاريخية: وتفيد إن النظام الملكي بدعة ليس لها أساس تاريخي، ولا تطبيقات علمية مسبقة في العصور الوسطى.
- الحجة الفلسفية: وتفيد بان النظام الملكي المطلق يتعارض كل التعارض مع افتراض وجود القانون الطبيعي وراء كل نظام حكم.
- الحجة الدينية: وتفيد إن النظام الملكي المطلق يتعرض مع واجب الطاعة لله وحده فقط، فطاعة الخلق للخالق مطلقة وعامة وغير مشروطة، أما الملوك فيخضعون لمبادئ الكتاب المقدس والقانون الطبيعي القاضي في المساواة بين الناس.
- ٤- الحجة القانونية: وتفيد بعدم شرعية إي سلوك أو قرار يهضم حقوق الشعب.
- الحجة السياسية : تفيد بتعارض هذه الأنظمة مع رخاء الإنسان وضمان النظام الذي يهدف اليه كل نظام سياسي.

- أهم أفكارهم السياسية نجدها في كتاب (فرانكو-كاليا) لفرانسو هوتمان (١٥٢٤-١٥٩٠)، الذي سجل فيه تاريخ فرنسا الدستوري، ووفر مادة علمية ضخمة لخصوم السلطة الملكية المطلقة، وكتاب (دفاع ضد الطغيان) لمؤلف مجهول.

ويقوم الفكر السياسي للمونار شوماك على اربعة أركان:

الركن الأول: استنكار النظام الاستبدادي وحق مقاومة الطغيان:

- حيث يرى هوتمان في كتابه فرانكو-كاليا ان معارضة النظم الوراثية المكلية المطلقة، لا تستند إلى الحجج التاريخية السابقة فقط، بل وتستند إلى حجتين تاريخيتين أخريين، هما نظام وراثة العرش، والذي هو نظام جديد ولا يستند إلى تقاليد تاريخية، اما الانتخاب هو النظام الصحيح في رأيه لتولي العرش، وان السلطة الملكية في فرنسا خضعت ومنذ عهد قديم للمجالس الشعبية العامة التي كانت تمثل الأمة، لكن البرلمانات التي وقفت الى جانب الملوك حلت محل المجالس العامة تدريجيا، واستحوذت على اختصاصاتها تباعا، مما سمح لاحقا باكتساب النظام الملكي طابعا مطلقا.
- وأقر المونارشوماك من حيث المبدأ حق كل شخص في مقاومة الحاكم الذي يخرج عن القانون، واشترطوا أن يتولى مسؤولية التحرك ضد الاستبداد موظفو التاج الكبار أو المجالس العامة للمملكة. وعليه فأن مقاومة الاستبداد عند المونارشوماك حق تنفرد به ارستقراطية الهيئات الوسطية، ولن تكون مقاومة الحكام الثانويين أو أوصياء الشعب للاستبداد مبررة إلا بقدر ما يتصرف هؤلاء باعتبارهم هيئة، سواء على صعيد المملكة ككل أو على صعيد الإقليم أو المدينة أو المحلة، طالما ان الهدف من تصرفهم إقامة الدين وحمايته.

الركن الثاني: الرضا والقبول الشعبيين

- وتفيد حجة المونارشوماك في هذا الشأن بأن الحكام خلقوا من أجل الشعب ولم يخلق الشعب من أجل الحكام، وتحتل هذه الفكرة مكانا متميازاً عند المفكر دي بيز الذي يرى أن غاية الدولة تتلخص بضمان النظام وتحقيق الرفاهية بالنسبة لأعضاء لافراد المجتمع، وأن التاريخ القديم والحديث يقدمان أمثلة غريرة على خلق الشعب للحكام. ولا شك أن الانتخابات كثيراً ما كانت تُطرح كنموذج لخلق الشعوب
- للملوك ويكون فيها الرضا الشعبي واضحا، وحتى في ظل النظام الوارثي فإن رضا الشعب هو الذي يصنع الملوك. ويقول المؤلف المجهول لكتاب دفاع ضد الطغيان (لم يولد أبدا إنسان والتاج على أرسه وعصا الصولجان في يده)، غير أن التفويض الشعبي للحكام سواء بالانتخاب أو بدونه لا يمكن إلا أن يكون تفويضا مشروطا، لنجد أنفسنا بذلك أمام نظرية العقد التي سيجعل منها المونارشوماك ركنا ثالثا من أركان فكرهم السياسي.

الركن الثالث: نظرية العقد

- والعقد عند الهيكونوت نجدها عند المفكر دي بيز الذي في رأيه هو مجموعة الشروط التي تم بموجبها انتخاب الملك، وهو أيضا بمثابة ميثاق متبادل بين الملك والشعب. وفي كتابه دفاع ضد الطغيان يقول المؤلف المجهول بأن هنالك عقدين مترابطين الأول بين الله والملك والشعب والثاني بين الملك والشعب، وبما أن العقدين مترابطين فإن الله هو الضامن لهما معا، ويكون الملك خاضعا للقوانين التي يجسدها العقد وخرقه لهذه القوانين يحوله من ملك إلى مستبد، ولكن الذي يتولى مهمة تحديد حدوث خرق للعقد؟ يرى دي بيز أن هذه المهمة يضطلع بها الحكام الثانويون من موظفي المملكة الذين يمثلون الأمة، وأيده في ذلك صاحب كتاب دفاع ضد الطغيان الذي يرى أن الموظفين الكبار في المملكة هم الذين يضطلعون بهذه المهمة ويسميهم (أوصياء الشعب) أو (المراقبين العامين). أما في حالة وجود حاكم مستبد بالأصل، فإن أي شخص له الحق بمقاومته من حيث المبدأ، وهنا ننتقل إلى الركن الرابع من أركان الفكر السياسي للمونارشوماك والمتمثل في حق مقاومة الاستبداد.

الركن الرابع: حق مقاومة الاستبداد

- إذا كان المونارشوماك قد أقروا من حيث المبدأ حق كل شخص في مقاومة من يخرج عن القانون، اشترطوا أن يتم التحرك ضد الاستبداد من خلال موظفي التاج الكبار أو المجالس العامة للملكة على رأي صاحب كتاب الدفاع ضد الطغيان. وعليه فإن المقاومة الحكام الثانويين أو أوصياء الشعب للاستبداد مبررة بقدر **ما يتصرف هؤلاء باعتبارهم هيئة (جماعة)**، سواء على صعيد المملكة ككل أو على صعيد الإقليم أو المدينة أو المحلة، طالما أن الهدف من تصرفهم هو إقامة الدين وحمايته.

نتائج افكار الهيكونوت :

- تميزت أفكار الهيكونوت (المونارشوماك) بطابع نضالي، لكنها حرصت على حماية النبلاء من ملاك الأرض الذين لم ينسوا لا مخاطر الثورات الفلاحية في ألمانيا، ولا الدعوات الشيوعية الدينية التي انطلقت في أماكن عديدة من أوربا كدعوة توماس مور. أنكروا على الرجل العادي الحق في المقاومة وتم حصرها (بالأمراء والنبلاء ونواب الحكومة الرسمية)، فهؤلاء وحدهم هم من يقررون متى تقوم الثورة المشروعة، وان قامت فلا يجب إن لا تمس الملكية الخاصة والدين.

أفكار الجزويت السياسية

- غير الكاثوليك الفرنسيون (الجزويت) موقفهم متحولين من تأييد السلطة الملكية المطلقة إلى
معارضتها، مستندين في ذلك أفكار خصومهم الهيكونوت. وانشأوا لهذا الغرض عصبة الدفاع عن
الديانة الكاثوليكية عام1586، وبدأت هذه العصبة تضع أسس فكرية جديدة للعلاقة بين الشعب والملك، تحل فيها محل الفكرة القديمة عن الإخلاص المطلق للملك ، إلى الإخلاص المشروط للملك، لتحل محلها فكرة جديدة أخرى هي الإخلاص المشوب بعدم الثقة والعداوة الصريحة للملك.
وان البابا له الحق في ممارسة السلطة الروحية على المملكة، ولكن ليس له الحق في ممارسة السلطة السياسية أو حق السيادة على الملك.

أفكار فرانسيسكو سواريز (١٥٤٨- ١٦٧١) السياسية:

- مؤسسة إنسانية تقوم لتلبية الحاجات المتعددة المتنوعة للناس.
- مؤسسة إنسانية تنشأ عن اتحاد اختياري بين الأسر.
- يلتزم رئيس كل أسرة يشارك في هذا الاتحاد الاختياري بعمل ما يتطلبه الخير العام التي تسعى الدولة لتحقيقه.
- يترتب على هذا الاتحاد الاختياري نشوء المجتمع المدني الذي يمتلك سلطة طبيعية ضرورية للرقابة على أعضائه لحمايتهم وضمان الخير العام.
- وبهذا تكون فالدولة حالة زمنية ترتبط بالعالم المادي، وتتعلق بحاجات الإنسان الاجتماعية، مما يعني افن فكرة سواريز عن المجتمع المدني لم تكن فكرة لاهوتية بأي معنى من المعاني.
- أفكاره أدت في النهاية الى نوع من الفصل بين السياسة والدين أعطى للجماعة الاجتماعية الحق في تغيير السلطة السياسية طالما هذه السلطة لا ترتبط بأي حق آلهي مطلق ولا مقدس.

الليبرالية الغربية الرائدة

الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

جون لوك وميلاد الليبرالية الغربية

- ولد جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) في عائلة انكليزية متدينة، وكان والده محامياً، درس لوك الطب، فضلا عن اهتمامه بالجانب السياسي والاجتماعي، نتيجة لاهتماماته السياسية تضايقت الحكومة منه فنزح إلى فرنسا عام ١٦٧٥وعاد منها عام ١٦٧٢ومن ثم غادر إلى هولندا وأقام فيها بضع سنوات، وضع إثنائها عدد من مؤلفاته : (رسالة في التسامح الديني، مقالتان في الحكومة المدنية، مقالة في العقل الإنساني.)
- لقد كان فلسفة جون لوك **ذات طبيعة مادية** تقوم في جوهرها على المبادئ المستخلصة من **تجربة الحواس**، وترفض كل معرفة فطرية أو سابقة على **الخبرة الحسية** وتنتقد العقلية التقليدية والقول بالخوارق.
- كتابه مقالتان في الحكومة المدنية مكرس في الأصل لتنظير لمبادئ الثورة الانكليزية عام ١٦٨٨فلا غرابة أن نجده يبدأ كتابه هذا في دحض أفكار المفكر روبرت فيلمر التي كان قد ثبتها في كتابه (بارتياكا أو السلطة الطبيعية للملوك)، على اعتبار إنها لا تتوافق مع مبادئ هذه الثورة.
- لقد كرس فلمر كتابه السابق الذكر، للدفاع عن السلطة الملكية المطلقة، أذ يرى ان الانسان ولد وهو خاضع للسلطة التي وهبها الى ادام ابو البشر، وقد ورث الملوك هذه السلطة، وكان من السهل على لوك إن يدحض هذه الأفكار مستفيدا من إن واقع انكلترا لم يكن يسمح بالأخذ بأفكار فيلمر.
- وبذلك توفرت للوك الفرصة لصياغتها أفكاره السياسية بشأن حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي ونشوء حالة المجتمع المدني وموقع الفرد فيه والعلاقة بين السلطات داخل المجتمع.

حالة الطبيعة عند جون لوك:

- تصور لوك حالة الطبيعة بطريقة مختلفة عن هوبز، فهي عنده ممكن أن تكون **حالة سلام** تنتهي إلى **عقد اجتماعي** يأخذ صورة **اتفاق محدود ومشروط** يقود إلى الحرية. وحالة الطبيعة حسب تعريف لوك هي حالة المخلوقات الإنسانية التي لم تعرف بعد المجتمع المدني (مجتمع تحكمه قوانين) حتى في شكله الأولي، وفي ظل هذه الحالة يكون الناس **أحرار ومتساويين** يحملون في أعماقهم **نور العقل** الذي يسمح لهم بتلمس القانون الطبيعي ومطابقة سلوكهم مع متطلباتهم.

العقد الاجتماعي عند جون لوك:

- حالة الطبيعة بواقعها هذا لم تستمر، فالتطور الإقتصادي ينجم عنه **تعقيد العلاقات الاجتماعية وانعدام العدالة والاستقلال الفردي**. ويرجع لوك هذا التطور الاقتصادي الى ظهور العملة النقدية، التي مكنت الانسان من يملك مايزيد عن حاجته الفعلية، ويذهب لوك إلى أن النتائج التي تترتب على ظهور **العملة** تزايد ندرة الأرض وارتفاع قيمتها فيدب الشقاق بين من يملكون قدرا أقل وبين من يملكون قدار اعظم، فتعم الفرقة ويختفي السلام ويغيب الأمل.
- **اختفاء السلام** سببه عند لوك تمسك الأفراد بحقهم في **دفع الأذى عن أنفسهم ومعاقبة المسيء إليهم** فجعل كل فرد من نفسه قاضيا ليس في قضيته فحسب بل في قضية المجتمع الإنساني.
- وهكذا يمكن القول أن ما كان سائدا في حالة الطبيعة هو **العدالة الخاصة** ، ولكن اللجوء إليها ادى الى غياب الأمن وانعدام السلام، مما أشعر الإنسان بضرورة وضع حد للعدالة الخاصة. ولتحقيق ذلك لجأ هذا الإنسان إلى ثلاثة أشياء،
- قانون وضعي واضح ومحدد،
- قاضي محايد لتطبيق هذا القانون،
- قوة جماعية قادرة على فرض احترام الحكم الصادر عن القاضي.
- ومن أجل أن يبقى هذا الحق مصانا ومتكاملا أقام الأفارد **علاقة تعاقدية** بينهم لغرض التجمع وتشكيل الجماعة الإنسانية الناشئة عن هذا العقد الاجتماعي التي هي **الدولة**. تأتي سلطة الدولة في تشريع القوانين وتطبيقها واصدار العقوبات وتنفيذها في رأي لوك من مصدر وحيد هو حاصل تنازل الأفارد عن حق محدد بالذات هو **حقهم الشخصي** كأفارد في **إيقاع العقاب** بالآخرين لتحتكر الدولة هذا الحق لنفسها.
- إن نشوء الدولة بموجب العقد الاجتماعي ليس من شأنه إلغاء ولا نفي كل الحريات الفردية القائمة في حالة الطبيعة، لأن هذا العقد لا يقوم إلا على التخلي عن حق فردي واحد فقط كان سائدا في حالة الطبيعة هو **الحق في إيقاع العقاب مقابل ضمان تمتع الأفراد المتعاقدين لكل حقوقهم الأخرى**.
- إن لوك لم يقل بالقطيعة بين الإنسان الطبيعي والإنسان المدني، لأن الثاني يحتفظ بكل حقوق الأول ماعدا حقه في **إيقاع العقاب الخاص**، مما يمثل في الحقيقة التفسير التقني للدولة الليبرالية كنظام سياسي - اجتماعي يسود فيه الحق الفردي، حق الحياة الخاصة وحق الملكية الخاصة، وهي في الواقع الحقوق التي تكون بمجموعها ما يسمى حقوق الإنسان التي لا يجوز للسلطة خرقها أو الإخلال بها. وبذلك جعل لوك من الثورة أمراً ممكنا ومشروعا من الناحية الطبيعية والعقلية إذا ما تعدت سلطة ما على حقوق الإنسان الطبيعية أو فشلت في احترامها والمحافظة عليها سواء تمثلت هذه السلطة بالحكومة أو بالبرلمان.

العلاقة بين السلطات عند جون لوك

- من اجل تحاشي الثورة يقترح لوك اللجوء إلى تنظيم سياسي معين قادر على ضمان حقوق الأفراد في مواجهة أي اعتداء عليها، وينطلق هذا التنظيم من الإقرار بوجود سلطات ثلاث، هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية التي ترتبط فيما بينها بعلاقة معينة. ويقصد لوك بالسلطة التشريعية البرلمان الذي يضم ممثلين يختارهم الشعب، الذي يحتفظ دائماً بالسلطة العليا في حل هذا البرلمان وتغييره أذا درك انه يسلك سلوكاً يتعرض مع المهمة الموكلة اليه، ويتم تشكيل البرلمان عن طريق الانتخاب من حين لاخر بالاقتراع الشعبي، وتحدد وظيفته بتشريع القوانين التي يفترض انها تتطابق مع القوانين الطبيعية ولا تخالفها بأي حال من الاحوال. أما السلطة التنفيذية فهي الحكومة وعلى رأسها الملك وتكون هذه السلطة عنده أدنى مرتبة من السلطة التشريعية التي تشرع القوانين، وتقع مسؤولية تنفيذها على السلطة التنفيذية. ولم تحظ السلطة القضائية بأهتمام لوك إذ لم ينظر إليها بوصفها جهة مختصة بشؤون بعينها، بل عدها ملحقة بالسلطة التنفيذية.
- لقد صاغ لوك تصوره عن السلطات الثلاث والعلاقة بينهما بشكل استهدف منع تركز السلطات بيد واحدة من خلال التمييز والفصل بينهما وظيفياً.

مونتيسكيو والليبرالية (١٦٨٩ـ ١٧٥٥)

الفكر السياسي الغربي الحديث

المرحلة الثالثة

كلية العوم السياسية

جامعة الموصل

د. عبد شاطر عبد الرحمن

٢٠٢٣-٢٠٢٤

ثانيا: نظرية الحكومات

- تحدث مونتسكيو عن ثلاث أنواع من الحكومات قام بتحليلها بعيدا عن خصوصية الزمان أو المكان مميزا في كل منها بين طبيعتها أو بنيتها الخاصة، وميز بينها طبقاً: **لعدد الممسكين بالسلطة أو مبدأ ممارسة السلطة**، وهذه الأنواع هي:
- ١ـ الحكومة الجمهورية: طبيعتها هي: أن الحكومة الجمهورية هي الحكومة التي يتولى فيها الشعب بكامله أو جزء منه السلطة العليا. ومعنى هذا أنه يميز بين نوعين من الحكومة الجمهورية:
- **الحكومة الجمهورية الديمقراطية**: حيث تمارس السلطة من طرف جميع المواطنين.
- ومبدأ هذه الحكومة هو الفضيلة السياسية وهي نكران الذات لمصلحة المجموع.
- **الحكومة الجمهورية الأرستقراطة**: حيث تكون السلطة العليا في يد عدد من الأشخاص ومبدؤها **الاعتدال في استعمال عدم المساواة**، وكلما وسعت الارستقراطية الحاكمة قاعدتها كلما اقتربت من الجماهير وكلما ازدادت كمالا.
- ٢ـ الحكومة الملكية: طبيعتها تولي شخص واحد السلطة ـالملكـ ولكن يحكم بقوانين ثابتة وقائمة، وهذا ما يميزه عن الحكم الاستبدادي حيث يحكم شخص دون قوانين، كما أن الحكومة الملكية تعتمد في حكم على (قنوات وسيطة) أو هيئات وسيطة التي بواسطتها تسير السلطة وتنظيم الأداء منشؤها : الشرف أي احترام كل فرد لما يدين به لمرتبه.
- ٣ـ الحكومة المستبدة: طبيعتها أن يتولى فرد السلطة على هواه وبدون قوانين أو قواعد.
- مبدؤها : الإكراه أو الخوف بمعنى أن الحكم بعدم رعيته كحيوانات.

الحريات السياسية وفصل السلطات

- كان مونتسكيو واضحا في إعجابه بالنظام السياسي البريطاني وبالدستور البريطاني الذي اهتم بالحريات السياسية و بالتمييز بين السلطات بعضها عن البعض ومن هنا خصص موسكو الباب الحادي عشر من كتابه "روح القوانين للحديث عن الحرية السياسية والفصل بين السطت باعتبار المبدأ الثاني شرط لتحقيق الأول. الحريات السياسية:
- يشير مونتسكيو إلى تعدد التعريفات المعطاة للحرية، فالبعض يرى أنها تعني حق الأفراد في عزل من عهدوا إليه بالسلطة وطغى، وتعني أيضا حق انتخاب من يجب عليهم أن يطيعوه، فالناس الذين يعجبهم الحكم الملكي قرنوه بالحرية، والذين يعجبهم الحكم الجمهور قرنوه بالحرية أيضا، فكلمة الحرية يطلقها الإنسان على الحكم الذي يلائم عاداته وأهواءه **ولكن ما هي الحرية السياسية في نظر مونتسكيو ؟**
- يعرف مونتسكيو الحرية السياسية " الحرية السياسية هي الحق في فعل كل شيء يسمح به القانون" فالحرية هي حق صنع جميع ما تبيحه القوانين، أما القول بان الإنسان حر لأنه يفعل ما يريد دون حرمه للقوانين، فهذه ليست حرية لأن الآخرين يستطيعون فعل ما صنع، مما يودي إلى الفوضى.
- ومن هنا يرى مونتسكيو أن الحرية السياسية لا توجد في غير الحكومات المعتدلة التي لا يساء فيها استعمال السلطة ويعتبر النظام الإنجليزي أفضل الأنظمة التي احترمت فيها الحريات السياسية لأن هذا النظام أخذ بمبدأ فصل السلطات.

مبدأ فصل السلطات

- يرى مونتسكيو أن الحرية السياسية لا تضمن إلا في الأنظمة المعتدلة التي لا تعرف تعسفا في استعمال السلطة بفضل مبدأ فصل السلطات حيث تميل كل سلطة إلى الحد من السلطة الأخرى فيقول "إن التجربة الخالدة تبين أن كل إنسان يتمتع بسلطة ما يميل إلى إساءة استعمالها"
- ولكي لا يكون بالإمكان إساءة استعمال السلطة يجب على السلطة بفعل ترتيب الأشياء أن توقف السلطة، إن هكذا دستور يمكن أن لا يكره أي شخص على فعل الأشياء التي لا يجبره القانون على فعلها وعلى عدم فعل تلك التي يسمح له بفعلها" بمعنى آخر أن الحرية السياسية تخضع لتوزيع ما للسلطات بين القوى الملموسة الموجودة.
- ولا يقصد مونتسكيو الفصل التام بين السلطات ولكنه قصد التمايز بينها في الوظائف ومراقبة كل منها للأخرى وتوازنها بحيث لا تطغى أحدها على الأخريات، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما علو شأن السلطة التشريعية على غيرها .
- كما ما يجب على السلطات الثلاث أن لا تجتمع في شخص واحد أو هيئة واحدة وإلا لن تكون هناك حرية لأنه يخشى أن يضع الملك أو مجلس الشيوخ قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا كما يجب تحديدا فصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ويقول مونتسكيو " وكل شيء يضيع إذا مارس الرجل نفسه أو هيئة الأعيان أو الأشراف أو الشعب نفسه هذه السلطات الثلاث :سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذ الأوامر العامة وسلطة القضاء في الجرائم وفي خصومات الأفراد ".
- أما من يتكلف بكل من هذه السلطات الثلاث؟ فقد وضح مونتسكيو الأمر بالتفصيل ؛
- ١ -السلطة التشريعية :يجب أن تبقى في يد الشعب ضمانا للحرية، ولكن وحيث أن دولا كبرى عدديا لا يمكن للشعب ن يشرع مباشرة يصبح واجبا تفويض الأمر إلى هيئة تمثل الشعب وتشرع تحت رقابته وهؤلاء الممثلون ينتخبون لتمثيل دوائر معينة، لأن سكان كل منطقة أقدر على التعرف على الأشخاص الأكفاء في المنطقة ولكن وحيث أن الشعب فيه العامة وفيه النبلاء فيجب أن يكون مجلسان تشريعيان، واحد يمثل الشعب أو العامة، والآخر يمثل النبلاء
- ٢ -السلطة التنفيذية: تستند إلى شخص الملك باعتبار أن الفرد الواحد يكون أكثر قدرة على التصرف من عدة أفراد، ولكن الملك الذي يمسك بيده السلطة التنفيذية يكون مرتبطا بالسلطة التشريعية وتحت رقابتها فإذا كان الدستور يعطيه حق الاعتراض ويحفظ له حرمة شخصيته، فإنه في نفس الوقت يمنح للسلطة التشريعية حق مقاومة الملك - السلطة التنفيذية - من خلال عقد دورات إجبارية لمجلس السلطة التشريعية والتصويت على الميزانية ومراقبة تنفيذ القوانين وتوجيه اتهام للوزراء إذا لزم الأمر .
- ٣ -السلطة القضائية :هي سلطة القضاء في الجرائم وفي خصومات الأفراد، وخلافا للوك، فإن مونتسكيو جعل من السلطة القضائية سلطة متميزة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية فهو يعتبر أنه ليس ثمة حرية حين لا يكون السلطات القضاء مفعولا عن التشريع وعن التنفيذ ويقول " : إذا كان منضما إلى السلطان التشريعي تكون السلطة على حياة وحرية المواطنين تعسفية، إذ يكون القاضي مشرعا وإذا كان منضما إلى السلطات التنفيذية يمكن أن يكون للقاضي قوة المضطهد ".
- وهكذا استطاع مونتسكيو أن يزعزع بأفكاره السياسية مسلمات الفكر السياسي الاستبدادي واللاهوتي الذي جسده حكم لويس الرابع عشر واستطاع أن يؤجج الثورة الفكرية التي بدأت فرنسا تعرفها منذ منتصف القرن الثامن عشر، وكان إطلاعه على الدستور الإنجليزي وإقامته في إنجلترا لسنوات خير معين له على التوصل إلى ما يراه النظام السياسي الأمثل الذي يفيد فرنسا الإصلاح حالها كما صلح حال إنجلترا، وهو نظام الملكية المعتدلة :ملكية دستورية تحترم الحريات السياسية للأفراد وتفصل بين السلطات بعضها البعض .